(مدى توافر آليات حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري بقطاع التأمين)

"دراسة تطبيقية على شركات التأمين الواقعة بنطاق منطقة بنغازي "

أ. عزيزة الشهيبي — محاضر بكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي

أ. فدوى التارقي — محاضر مساعد بكلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي

أ. افطيطيم الجهاني — محاضر بكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي

الملخص :-

تعتبر حوكمة الشركات من أهم المواضيع التي تلاقي اهتماما واسعا في الساحة العالمية، وعلى كافة الأصعدة وفي كافة المجالات ، حيث تعد آلياتها الطريق الوحيد لتجنب الفساد بكافة أنواعه، فالشفافية والإفصاح ، و المعاملة العادلة، ومراعاة حقوق الغير والمساءلة والمحاسبة، وتوزيع السلطات ومراعاة مسئولي مجالس الإدارات لمسؤولياتهم، والاعتراف بكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة، جميعها تضمن سلامة نتائج الأعمال من الغش والتزوير بالتالي تمنع حدوث الفساد سواء الإداري أو المالي وتكافحه،,ولهذا هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف عن مدى توافر آليات حوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي، وقد تم دراسة الشركات العامة والخاصة على حد سواء، وتم استخدام صحيفة استبيان وزعت على عينة من مدراء الإدارات ، والماليين، والمراجعين لاستطلاع آرائهم حول موضوع الدراسة ، وتم استخدام حزمة البيانات الإحصائية (spss ، لتحليل ومعالجة بيانات الدراسة، الذي بين من خلال النتائج توافر آليات حوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي، ووضعت عدة توصيات من أهمها ضرورة تدعيم تطبيق آليات حوكمة الشركات بكافة القطاعات ليس فقط قطاع التأمين، ووضع كافة السبل والطرق التي من شأنها مكافحة تفشي ظاهرة الفساد ، والوقاية منها.

الكلمات المفتاحية: آليات حوكمة الشركات ، الفساد المالي والإداري ، شركات التأمين .

Abstract:

In the last decade, the term ' corporate governance ' has become one of the most interesting topics in the wide economy world and its mechanisms are a good way to avoid the corruption. Therefore, the transparency, disclosure, fairness, accountability ,and interests of other stakeholders are working as the principles of corporate governance that ensure the fairness of presentation of the financial statements. Therefore, a good corporate governance will be the main tool to prevent the corruption. For this reason, the aim of this study is to identify the availability of corporate governance mechanisms in the insurance companies located in the city of Benghazi . Both public and private insurance companies have been studied, and the questionnaires were used to collect the study data. The study population consists of directors, financails and auditors. In addition, the statistical data package (SPSS) was used as a part of data analysis. The main recommendation of the study is to strengthen the implementation of the mechanisms of corporate governance in all sectors not only the insurance sector, and to find all ways and means to combat the spread of corruption and prevent it.

.

1. المبحث الأول : منهجية الدراسة

1.1 **مشكلة الدراسة:_** مما لاشك فيه أن تطبيق آليات وقواعد الحوكمة اثبت فعاليته في مكافحة الفساد المالي والإداري، وذلك بناء على نتائج عشرات بل مئات الدراسات التي أكدت ذلك، فبعد الأزمات المالية التي أودت بالكثير من الشركات الكبرى بالعالم والتي كان المسبب الرئيسي لها الفساد المالي والإداري الناتج من التزوير والغش وعدم الالتزام بقواعد وقوانين المهنة، وتقديم مصالح دون الأخرى ، وغياب الشفافية والإفصاح والمساءلة ، كل تلك الأمور كانت سببا لوضع قواعد الحوكمة ، وإلزام الشركات والمنظمات المالية بها، وقد أثبتت تلك القواعد والآليات فاعليتها في مكافحة الفساد ماليا كان أم إداريا و الحد من آثاره المدمرة، وبالتالي جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى توافر آليات حوكمة الشركات، بشركات التأمين العاملة في نطاق مدينة بنغازي للمكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري، وبالتالي الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة وهو :_

- **ما مدى توافر آليات حوكمة الشركات، بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري بقطاع التأمين _؟**

ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات التالية :

1. ما هي حوكمة الشركات ؟ وما علاقتها بظاهرة الفساد المالي والإداري ؟
2. ما هي الأسباب المؤدية لتفشي ظاهرة الفساد بشركات التأمين سواء كان فسادا ماليا وإداريا؟
3. ما هي المبادئ والآليات التي ترتكز عليها الحوكمة في شركات التأمين ؟
4. كيف يمكن أن تساهم آليات الحوكمة في مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري بشركات التأمين ؟

2.1. **فرضيات الدراسة:_** للإجابة على أسئلة الدراسة وضعت الفرضيات التالية : –

الفرضية الرئيسية الأولى :_وتم صياغة هذه الفرضية استناداً إلى مبادئ وآليات الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) :_

الفرضية الصفرية الرئيسية : لا تتوافر آليات حوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري .

وتنبثق من هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية الصفرية التالية :_

1. لا تتوافر بوضوح صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية بشركات التأمين في الواقعة نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري .
2. لا تتوافر آليات الرقابة الداخلية لحوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري .
3. لا تتوافر آليات الرقابة الخارجية لحوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري .
4. لا تتوافر آليات الإفصاح والشفافية بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.
5. لا تتوافر آليات حماية أصحاب المصالحبشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري .

3.1. **أهمية الدراسة:** تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية ظاهرة الفساد ، التي تعد من اخطر الظواهر التي تواجه الدول، خاصة الدول النامية، التي تعاني من التخبط السياسي، وغياب الأمن بسبب صراعات قائمة مثل ما يحدث في ليبيا في الوقت الحالي ، كما تأتي أهميتها أيضا من أهمية حوكمة الشركات ، ودور آلياتها في الحد من تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري ومكافحته.

4.1. **أهداف الدراسة:**_ تهدف هذا الدراسة إلى ما يلي:

1. التعريف بمفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وقواعدها وأهدافها ووسائلها.
2. التعرف على مفهوم الفساد وتحديدا الفساد المالي والإداري ، والوقوف على أهم الأسباب وراء تفشي هذه الظاهرة ، وسبل مكافحتها .
3. معرفة الدور الذي يمكن تلعبه آليات الحوكمة في الحد من تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري ومكافحته بشركات التأمين.

5.1. **منهج الدراسة** :_تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على استخدام الأدب بالرجوع إلى ما تم تناوله بالكتب والدوريات والمواقع الالكترونية والمستندات الرسمية والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث وذلك لبناء الإطار النظري للدراسة، ولاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة وللإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية واختبار صحة الفرضيات فقد اتبع المنهج الوصفي، وتم استخدام استبانة استقصاء وتوزيعها على عينة تمثل مجتمع الدراسة، وتحليلها باستخدام المناهج التحليلية والإحصائية باستخدام (SPSS). وقد تم تقسيم الدراسة كالتالي:-

- **المبحث الأول**: مشكلة الدراسة، وأهدافها وأهميتها، وفرضياتها والمنهج العلمي المستخدم.

- **المبحث الثاني**: الإطار النظري للبحث الذي تناول مفهوم وأهمية الحوكمة وقواعدها وخصائصها، ومن ثم التعريف بالفساد المالي والإداري وأثاره وأنواعه، ودور آليات الحوكمة في مكافحته والحد منه.
- **المبحث الثالث**: معالجة بيانات الدراسة التطبيقية، وتحليلها واستخراج أهم النتائج منها.
- **المبحث الرابع**: تلخيص النتائج وتقديم التوصيات ، وعرض المراجع .

6.1. مجتمع وعينة الدراسة :يتكون مجتمع الدراسة من جميع الإداريين والمحاسبين والمراجعين، العاملين في شركات التأمين الواقعة بمدينة بنغازي العامة والبالغ عددها 14 شركة، منها شركة واحدة تتبع القطاع العام عامة ، والباقي تتبع للقطاع الخاص .

7.1 . حدود الدراسة :تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- **الحدود المكانية**: وتمثلت فيكل شركات التأمين العاملة في القطاع (العام و الخاص) والواقعة بمدينة بنغازي.
- **الحدود الزمانية** :المدة الزمنية للدراسة التطبيقية للبحث كانت من شهر ابريل 2018إلىيوليو من نفس العام .
- **الحدود الموضوعية**: تركز الدراسة على دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري بشركات التأمين بمدينة بنغازي.

8.1. متغيرات الدراسة : تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:ـــ

- **المتغير المستقل**: آليات حوكمة الشركات.
- **المتغير التابع**: ظاهرة الفساد ـــالمالي والإداري ـــ.

✓ **نموذج الدراسة: إعداد الباحثات.**

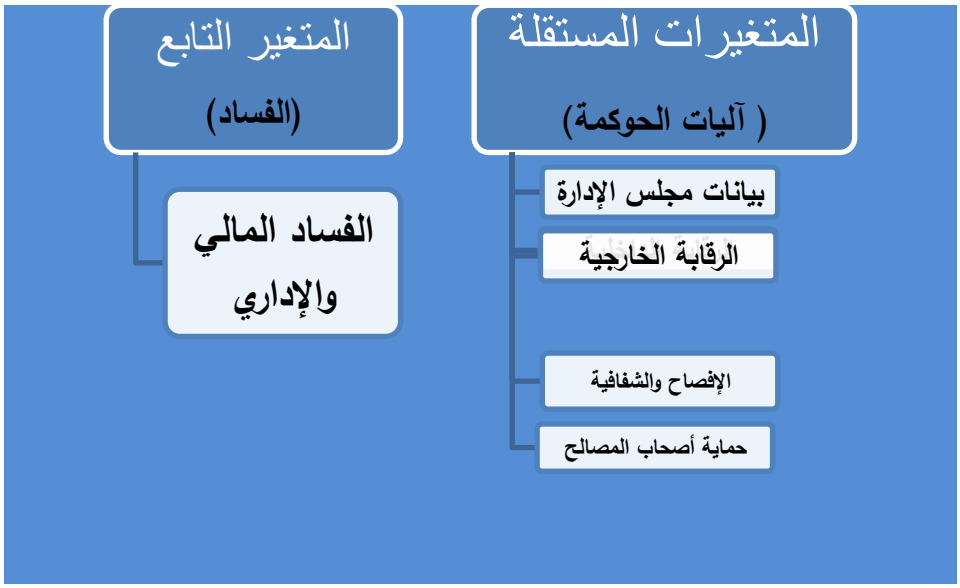

9.1. **الدراسات السابقة**: نستعرض في هذه الجزئية الدراسات التي اهتمت بالتعرف على أهمية ودور حوكمة الشركات من خلال بعض آلياتها في الحد من الفساد المالي والإداري والوقاية منه :ـــ

- دراسة(**بوبكر، بدون سنة نشر**):**أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسيةعلى تحسين الأداء المالي في شركات التأمين بالتطبيق على سوق التأمين الأردنية** ، حيث كان الهدف من الدراسة توصل الباحث فيها نتائج مهمة كان أبرزها تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في قطاع التأمين يساعد عل تفعيل عملية الإشراف والرقابة والمتابعة على شركات التأمين، كذلك تحسين الأداء المالي بشركات التأمين بما يدعم المركز المالي للشركة، وزيادة الشفافية في القوائم المالية وحماية حقوق المؤمن لهم.
- اما دراسة (**زين الدين و، جابر ،2009**)فقد تمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتحليل آليات الحوكمة من حيث مفهومها وخصائصها ومسؤولياتها وأثر ذلك على الممارسات السلبية لإدارة الأرباح وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السورية ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهما أن مجلس الإدارة يلعب دوراً هاماً في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح وإن هذا الدور يتأثر بشكل أساسي بالخصائص التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة والمسؤوليات التي يقومون بها، كما أن للمراجعة الخارجية دوراً هاماً في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، وإن هذا الدور يتأثر بشكل أساسي بالخصائص التي يتمتع بها المراجع الداخلي والمسؤوليات التي يقوم بها، وأوصت الدراسة بالتركيز على آليات الحوكمة والاهتمام بتفعيلها بكافة مؤسسات الأعمال لما لها من دور في الحد من الممارسات غير المسؤولة والفساد .
- وفي دراسة (**محمد وعمر ،2012**) بعنوان: دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري، كان هدفها إيضاح أهمية مفهوم حوكمة الشركات

والدور المنتظر منه في العمل على التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية (لمراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية، لجان المراجعة،..إلخ) والخارجية (المراجعة الخارجية،..الخ)، للحد من الفساد المالي والإداري المستشري في الشركات سواء في القطاع العام أو الخاص، وذلك من خلال تحديث هذه الآليات سواء الداخلية أو الخارجية بما يتوافق ومتطلبات مفهوم حوكمة الشركات. هذه الأخيرة – حوكمة الشركات – تدعو إلى إحداث تعاون بين هذه الآليات والتنسيق فيما بينها، من خلال تحديث العلاقة وتنظيم الأدوار وتوضيح نقاط التعاون حول مراقبة المعاملات المالية والإدارية، الأمر الذي يؤدي إلى إيضاح المعاملات بين جميع الأطراف ذات المصالح المشتركة في الشركات، وبالتالي الحد من الفساد المالي والإداري ، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تعتبر الرقابة سواء الداخلية المتمثلة في المراجعة الداخلية ولجان المراجعة والرقابية الداخلية، أو الخارجية المتمثلة في المراجعة الخارجية وغيرها، من أهم الآليات الرقابية التي يعتمد عليها مفهوم حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري، كما أوصت بضرورة الاهتمام بآليات الحوكمة الداخلية والخارجية على حد سواء وذلك لكون تلك الآليات تلعب دورا جوهريا في الحد من الفساد .

- كما هدفت دراسة (**الطيب وعتيق ،2016**) بشكل أساسي إلى بيان أثر حوكمة الشركات على درجة تواجد علامات الفساد المالي والإداري في مؤسسات المساهمة العامة العمومية على مستوى تراب ولاية سعيد، ولكي تحقق الدراسة أهدافها وفق المنهجية العلمية، تم بجمع ومعالجة وتحليل استبيانات حول عشر (10)شركات مساهمة عامة ضمن ولاية سعيدة، عبر الدراسة في توافر آليات الحوكمة فيها ودراسة أعراض الفساد وأسبابه ضمنها،وعليه فقد توصل الدراسة إلى ملاحظة العلاقة العكسية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري، وأوصت بضرورة تفعيل وتطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية بكافة شركات الأعمال ضمانا للحد من ظاهرة الفساد.
- أما دراسة(**فريد،2014**)فقد هدفت إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وقد توصلت الدراسة إلى تواجد مؤشرات ذات دلالةإحصائية على دور ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، في حين عدم تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحدمن تلك الممارسات، ويرجع ذلك لعدم الفصل في عدد كبير من شركات العينة المدروسة بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي .

_ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالحوكمة وآلياتها في محاربة ظاهرة الفساد نستخلص بأن هناك بعض الدراسات تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات من خلال آلياتها الداخلية والخارجية في الحد من الممارسات الخاطئة

والفساد المالي والإداري ،في حين هناك دراسات أظهرت أن الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الفساد لعدم الالتزام بالآليات والوسائل التي من شأنها أن تضبط الأعمال من داخل المؤسسة وخارجها ، وتتمثل تلك الآليات مجتمعة آليات الحوكمة الداخلية (بيانات مجلس الإدارة، نظام الرقابة الداخلية ، الشفافية والإفصاح) ، وكذلك آلياتها الخارجية وعلى رأسها لمراجعة الخارجية وهذه تعد نقاط اتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في تناولها للحوكمة كأسلوب لمحاربة الفساد . أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو كون أن الدراسة الحالية كانت في بيئة مختلفة عن بيئة الدراسات السابقة ، وتعد من أوائل الدراسات في مجال الحوكمة في قطاع التأمين في بلد الدراسة ، بالإضافة إلى أنها تميزت عن الدراسات السابقة في دراستها لجميع آليات الحوكمة داخلية كانت أم خارجية ، ودورها في محاربة تفشي ظاهرة الفساد(المالي والإداري) في بلد الدراسة ، وركزت على قطاع خدمي هام جدا وهو قطاع التأمين

---

2. المبحث الثاني : الإطار النظري للدراسة

1.2. عرض لمفهوم وأهمية وأهداف وآليات حوكمة الشركات

1.1.2. مفهوم حوكمة الشركات :– يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة، والأكثر انتشاراً على المستوى العالمي _ خاصة خلال العقدين الآخرين_ والتي طالما لاقت اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات الاقتصادية و السياسية منها، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة للموضوع نجد أن هناك العديد من التعاريف والمفاهيم التي دارت حول هذا المفهوم، ولكن مع تعدد هذه التعاريف والتفاسير لمفهوم الحوكمة تظل جميعها متفقة حول أن الحوكمة ما هي إلا أداة لضبط الأداء وضمان تقديم الأعمال والخدمات على الوجه الأكمل، فكلمة الحوكمة مشتقة من الحكم أو التحكم الذي يعني بدوره مجموعة من القوانين والقواعد والنظم والمعايير والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة والملاك للوصول إلى تحقيق أداء وضمان الحقوق.

وتجدر الإشارة إلى انه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والكتاب والباحثين لمفهوم الحوكمة، بل يوجد عدة تعريفات ومفاهيم وذلك حسب اهتمامات هؤلاء الكتاب والباحثين والمحللين وغيرهم ، ويرى العديد من هؤلاء ان التعريف الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for EconomicCooperation and Development (OECD يعد من افضل التعاريف، اذ عرفت الحوكمة بأنها " مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة ، ومجلس إدارتها ، والمساهمين فيها ، وغيرهم من الأطراف المعنية وصاحبة المصلحة بصورة مختلفة فيها . كذلك يقدم أسلوب حوكمة الشركات الهيكل الذي تتحدد خلاله أهداف الشركة ، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ، ومتابعة الأداء" (OECD,2004, pp1-2).

وبالتالي نرى أن **حوكمة الشركات** هي أداة السيطرة والتحكم والضبط والتي من يمكن خلالها للسلطات وأصحاب المسؤوليات ضبط أعمالهم والتحكم فيها ومراقبتها لضمان سيرها وفق ما هو مرسوم له ومخطط بعيدا عن محاولة

لإفساد ما قامت لأجله ، وبشكل يضمن لكل ذي حق حقه من ملاك مساهمين وأصحاب مصالح وغيرهم ، بل وتضمن للمجتمع نفسه التنمية والنمو من خلال قدرتها على محاربة الفساد المالي والإداري بل وحتى الاجتماعي والسياسي العائق الأول أمام تقدم ونهوض المجتمعات خاصة النامية منها .

2.1.2. أهمية حوكمة الشركات :تكمن أهمية حوكمة الشركات الجيدة في تحقيق الآتي

1. جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل، والحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وهجرته (Doidge& act , 2007، نقلًا عن الشواورة 2009) .
2. تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية ، بحيث يمكن ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة، وتحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء (Moureen, 2004)).
3. محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجوده تحديدا للمصالح أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل؛
4. مكافحة الفساد المالي والإداري وما يترتب عليه من فقر وبطالة.
5. ضمان حصول المستثمرين على عائد مجزٍ على استثماراتهم .
6. زيادة النمو وتعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح
7. ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم

3.1.2.أهداف الحوكمة: تعددت الآراء ووجهات النظر في الأدب حول تحديد أهداف حوكمة الشركات، فكلا يحددها من جانب معين، ومن زاوية مختلفة، ولكن يمكن بيان أهم الأهداف المتفق عليها بين كل تلك الآراء ف الشكل التالي:

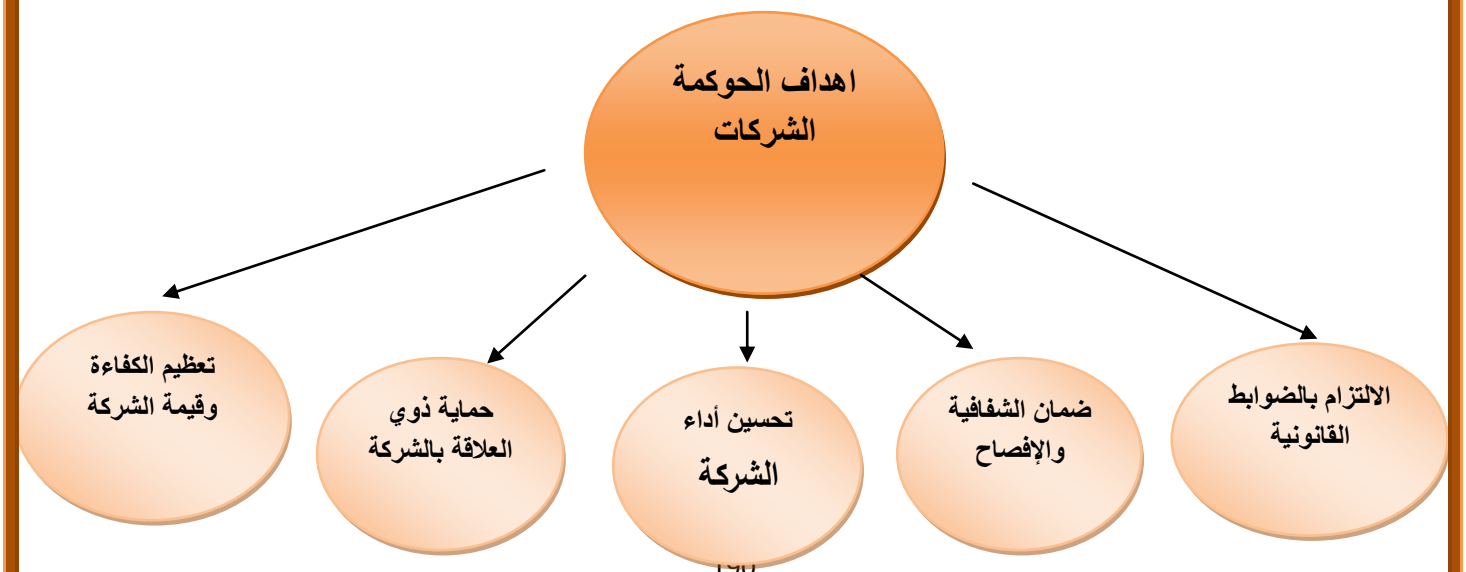

إعداد:(الشهيبي، 2017).

4.1.2. **خصائص حوكمة الشركات** : لحوكمة الشركات مجموعة من الخصائص المتفق عليها بين الجميع من كتاب و بحاث ومنظمات وهيئات ومؤسسات وغيرها ، ومن أهم هذه الخصائص مايلي :_ (وهيبة ، بدون سنة نشر: 7)

1. **الانضباط**: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح.
2. **الشفافية**: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
3. **الاستقلالية**: أي لا توجد تأثيرات و ضغوط غير لازمة للعمل.
4. **المساءلة**: أي إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.
5. **المسئولية**: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة .
6. **العدالة**: احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة .
7. **المسؤولية الاجتماعية**: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

5.1.2. **آليات الحوكمة** : يطبقنظام حوكمة الشركاء اعتماداً على مجموعة من الآليات، صنفت فيمعظم الدراسات والأبحاث والكتابات التي تناولت مفهوم الحوكمة إلى قسمين آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية:_

- **آليات الحوكمة الداخلية** : وهي مجموعات الإجراءات والقوانين التي يجب أن تفعل داخل المؤسسة لضمان فاعلية نظام الحوكمة وصولا إلى الأهداف المرجوة من تطبيقه والتي سبق ذكرها ، ومن أهم هذه الآليات مايلي :-

مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة:_يعد مجلس الإدارة المحرك الأساسي لنظام حوكمة الشركات باعتبار أن مجلس إدارة أي شركة يهتم أساساً برسم السياسات العليا لأنشطة الشركة، ومن ثم حماية حقوق المساهمين، فمجلس الإدارة له السلطة العليا في شكل ومحتوى وتفاصيل التقرير السنوي للشركة الذي كلما كان مفصلاً زادت شفافية المعلومات عن الشركة، ومن ثم زاد مستوى حوكمتها ، وتنبثق من مجلس الإدارة عدة لجان أهمها (لجنة التدقيق ولجنة التعيينات ولجنة المكافآت والتعويضات) ، تتولى لجنة التدقيق مهمة مراجعة القوائم المالية قبل تسليمها لمجلس الإدارة واختيار المدقق الخارجي وتحديد أجوره ودعم استقلاليته ومراجعة الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات، وتتولى لجنة المكافآت تحديد الرواتب والمكافآت والتعويضات والمزايا الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، أما لجنة التعيينات فتتولى تعيين واختيار أعضاء مجلس الإدارة من بين أفضل المرشحين والذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة في الشركة .

- **الرقابة الداخلية**:من أهم الآليات الداخلية للحوكمة وجود نظام رقابة داخلية تمثل في توافر وحدة للمراجعة الداخلية تتمتع بالاستقلالية الفنية التامة ، ويجب أن يتضمن نظام الرقابة الداخلية الآتي :

- التأكد من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية .
- توافر إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تقوم بالعمل على تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتتمتع بالاستقلالية.
- تشكيل لجنة مخاطر تختص بإدارة المخاطر منبثقة من مجلس الإدارة يكون دورها الأساسي وضع السياسات واللوائح لإدارة المخاطر لدى الشركة أهداف وخطة مستقبلية واضحة.
- وجود آلية واضحة لتعيين الموظفين والعاملين ينبغي القيام بمراجعة سنوية بواسطة مراجع مستقل، كفء و مؤهل، وفق أعلى معايير الجودة، بغرض تقديم تأكيدات خارجية و موضوعية بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.

- **الشفافية والإفصاح** :ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كافة المسائل الجوهرية المتعلقة بالشركة، حيث يعد الإفصاح من أهم آليات الحوكمة الداخلية ، وينبغي أن يتضمن الإفصاح المعلومات الجوهرية التالية، دون أن يقتصر عليها:-
  - الإفصاح عن الأداء المالي والتشغيلي للشركة
  - الإفصاح والإعلان عن مواعيد والبنود الرئيسية لمحضر الجمعية العمومية .
  - الإفصاح عن هيكل المساهمات الرئيسية الإفصاح عن توزيعات الأرباح ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة .
  - الإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
  - الإفصاح عن المخاطر والمخاطر المتوقعة التي قد تتعرض لها الشركة وأسلوب مجابهة هذه المخاطر .
  - إعداد البيانات والمعلومات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية .
- **دور أصحاب المصالح** :لابد أن يتضمن إطار حوكمة الشركات أحد الآليات المهمة وهي حقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو التي تنشأ من خلال الاتفاقات المتبادلة، وذلك من خلال:
  - وضع النظم والسياسات التي تكفل حماية أصحاب المصالح .
  - وضع سياسات وآليات بشأن الحد من حالات تضارب المصالح
  - العمل على تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة
  - أن يسمح لأصحاب المصلحة الاتصال بحرية مع المساهمين ورئيس مجلس الإدارة وأعضائه

ويبين الشكل التالي أهم مبادئ الحوكمة وآلياتها الداخلية حسب منظمة (OECD):

مبادىء حوكمة الشركات

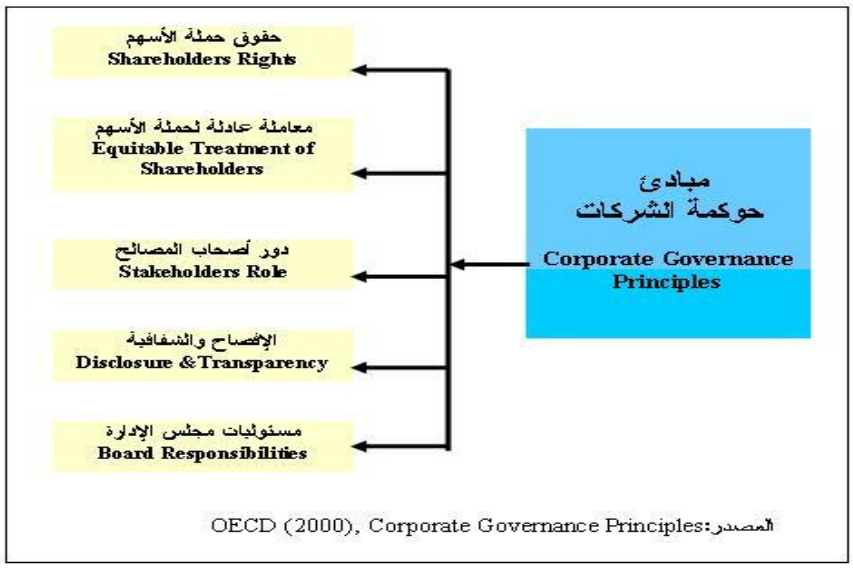

المصدر: http://www.cipe-arabia.org/

أ. **آليات حوكمة خارجية** :_ تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر احد المصادر الكبرى المولدة لضغط واسع لتطبيق قواعد الحوكمة، وتشمل ما يأتي (2007 ,Wikipedia)، (التميمي، 2008):

1. **آلية الرقابة والتدقيق الخارجي**: يمثل التدقيق الخارجي احد الأركان المهمة المؤثرة في حوكمة الشركات نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة و المصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية ،لذا فإن دور التدقيق الخارجي يعد جوهري وفعال في مجال إدارة الشركة، كما أنه يحد من مشكلة عدم حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين المساهمين وتماثل المعلومات، لذا تركز الاهتمام على كل من استقلاليته ومدى التزامه بمعايير التدقيق المحلية والدولية وبقواعد السلوك الأخلاقي ومعايير رقابة الجودة، وضوابط تقديم الخدمات الاستشارية والإدارية للشركة الخاضعة للتدقيق ،والالتزام بالتغيير الإلزامي للعمل لدى الشركة الخاضعة للتدقيق بمدة لا (سنوات 3– 5) (شحاتة ، 2008 : 33نقلًا عن حسن ، 2016).
2. **آلية السوق لأغراض السيطرة** : وهي التي تنشط كآلية لضبط أداء الإدارة والمديرين التنفيذيين عندما تفشل الآليات الداخلية للشركة، وذلك عن طريق شراء مراكز ملكية الشركات الخاسرة أو الاستحواذ على

الشركات ذات الأداء المنخفض بالمقارنة مع منافسيها ومحاولة تطوير ميزتها التنافسية ،وتتألف آلية السوق لرقابة الشركات من مجموعة المالكين المحتملين الذين يسعون لشراء مراكز الملكية أو الاستحواذ بقوة على الشركات ذات القيمة المنخفضة او ذات الأداء الضعيف ،وتحقيق العوائد المالية على استثماراتهم من خلال استبدال فريق الإدارة العليا المسئولين عن صياغة وتنفيذ الاستراتيجية التي قادت إلى مثل هذا الأداء الضعيف .(الطائي ،2009 : 130نقلا عن حسن ، 2016).

3. **آلية التشريعات والقوانين:** غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة. لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم. (التميمي ، 2008 : 115 .)

1. **الوضع الاقتصادي وأنظمة الضرائب و الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية :** في المجتمع جميعها تعد آليات خارجية للحوكمة تؤثر بشكل أو بآخر في استمرارية الشركات، وتساعد وتشجع على الالتزام الأخلاقي والقانوني وبالتالي ضمان التطبيق الفعال للحوكمة وصولا للأهداف المرغوبة، حيث أن الحوكمة آلية لتحقيق لأهداف وليست غاية في حد ذاتها .

ويرى الباحث إن آليات الحوكمة الداخلية كانت منها أو الخارجية لها تأثيرا على الشركات ويجب أن لا نغفل اي منها إذا أردنا التطبيق الفعال للحوكمة كما تنادي بها المنظمات والهيئات الدولية والعربية، والجدير بالذكر أن جل الدول العربية تعاني من تقصير واضح في التزامها بالتطبيق الصحيح لنظام حوكمة الشركات، وفي ليبيا أثبتت العديد من الدراسات (التارقي، 2011، العيش، 2016، الشهيبي، 2017، الجهاني والفلاح، 2017،)، أن حوكمة الشركات تفتقد الصفة الإلزامية بكافة القطاعات حتى تلك التي وضعت أسس تطبيق قواعد وآليات الحوكمة فيها، إلا أن لازالت تعد من الأمور الاختيارية ولا تلقى اهتمام جيد .

2.2. الفساد المالي والإداري(المفهوم _ الأسباب والآثار _ سبل العلاج)

1.2.2. **مفهوم الفساد المالي والإداري:** تعددت التعريفات لمفهوم الفساد بشكل عام ، حيث عرف بأنه اساءة استخدام السلطة للحصول على مصالح شخصية أو فئوية أو منظمتية (Anand 2003 , and Aforth نقلا عن الفسطيسي ، 2014: 129) .

وعرفته اتفاقية الأمم المتحدة للفساد بأنه " جريمة من السرقة والنهب للموارد العامة والرشوة بجميع وجوهها وتبييض الأموال وعرقلة سير النشاط ، وعرفه صندوق النقد الدولي(IFM)سير النشاطات ذلك الأسلوب الذي يسعى من خلاله أشخاص كثيرون قصد المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة .

و يقصد **بالفساد المالي** : " الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين و القواعد و الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي " ، أما **الفساد الإداري**" فيتعلّق بالانحرافات الوظيفية لموظّفي القطاع العام

والخاص على حد سواء من خلال مخالفتهم للتشريع القانوني و ضوابط القيم الفردية كالرشوة وهوما يرمز لاستغلال موظّفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة (حكيمة ، وخميسي، 2012) .

وترى الباحثات أن الفساد هو أي انحراف عن المسار الطبيعي للظواهر سواء الأخلاقية أو الاقتصادية أو المالية أو الاجتماعية بغية الوصول إلى أهداف شخصية وتحقيق مصالح خاصة على حساب الصالح العام ، سواء باستغلال المنصب أو السلطة ، أو المكانة الاجتماعية ، أو المكانة الوظيفية .

2.2.2. **مظاهر الفساد المالي والإداري** : تتمثل مظاهر الفساد المالي والإداري في الصور منها الرشوة ، التلاعب والاختلاس والغش، التهرب الضريبي ،التسيب الوظيفي والتربح من أعمال الوظيفة ،الوساطة والابتزاز ، استغلال المنصب للحصول علي امتيازات خاصة ، الاعتداء علي الأموال العامة ، الافتقار وغياب النزاهة و الشفافية في التصرفات المالية (البكوع و أحمد ،2012) .

ومن أشكال ومظاهر الفساد المالي والإداريما يلي : (زياد ، 2005 نقلاً عن خميسي و، حكيمة ، 2012 :4)

1. **استغلال المنصب العام** : حيث يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية ، فيتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء ، فيتركّز بذلك اهتمامهم حول الدراسة عن الطرق و الأساليب التي تمكّنهم من زيادة حجم .
2. **الاعتداء على المال العام** : و غالبا ما يقومإذا السياسي دون و المسئولين الحكوميين كسحب قروض من البنوك المملوكة للدولة أو تسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصوله على جزء من القرض على سبيل الرشوة أو العمولة ، و الاستيلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة.
3. **التهرب الضريبي والجمركي** و يخص إعادة رجال الأعمال من القطاع الخاص، فهم يدفعون الرشاوى مقابل حصولهم على تخفيض أو إعفاء ضريبي أو جمركي لفترة طويلة ، من خلال التلاعب على القوانين
4. **الرشوة المحلية والدولية** : و يتعلّق الأمر بالرشوة المحلّية كافة أنواع الرشاوى التي تقدم داخل الوطن لتمرير مشاريع و الفوز بمناقصات معينة بغض النظر عن قيمتها.

3.2.2. **أسباب الفساد المالي والإداري**:لاشك أن لانتشار ظاهرة الفساد المالي كان أو الإداري وتفشيها بالمجتمع عدة أسباب يمكن إيجازها في الآتي (السوداني، 2008. 1):

1. انتشار الفقر والجهل وضعف الوازع الثقافي والديني لدى أفراد المجتمع.
2. عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات وضعف الحاكمية الإدارية .
3. تدني مهنية الأجهزة الرقابية العامة والخاصة في الدولة والمجتمع.

4. التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفاجئة وغير المدروسة .
5. ضعف الإرادة السياسية والتردد باتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية الناجعة.
6. تدني رواتب العاملين في القطاع العام والخاص وعدم القدرة على تلبية متطلبات العيش والحياة الكريمة.
7. تراجع الوازع الديني والأخلاقي وعدم كفاية تطبيق القوانين والأنظمة المرعية
8. تقييد حرية الأعلام وعدم السماح بالوصول إلى البيانات والمعلومات المهمة.
9. انحياز مؤسسات المجتمع المدني وضعف دورها الرقابي.
10. ..استخدام الشركات الأجنبية لوسائل الأغراء والإغواء المبتكرة لضمان الحصول على تنفيذ العطاءات والمشاريع الجديدة من غير وجه حق.

4.2.2. **آليات مكافحة الفساد المالي والإداري**:لا يمكن اختصار آليات مكافحة ظاهرة الفساد المالي و الإداري ، في نقاط معينة ولكن يمكن ذكر أهمها في الاتي :(معاوية،2007 : 1،نقلا عن الشووارة ، 2009: 131) :

1. تبني نظام ديمقراطي يقوم على أساس مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون والمؤسسية الإدارية .
2. . إيجاد جهاز قضائي مستقل وكفء وعادل يتكفل باحترام وتنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد .
3. . تطوير وتعزيز دور الرقابة والمساءلة المهنية للهيئات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والإعلامية والشعبية .
4. . التركيز على البعد الأخلاقي والديني لمحاربة مختلف أشكال الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة .
5. تعميق و تجذ ير الدور التوعوي والإرشادي الذي يمكن أن تقوم به المدارس والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني ودور العبادة المسيحية والإسلامية على حد سواء.

4.2. دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري :

يتضح من خلال من كل ذكر عن الحوكمة وآلياتها المتعددة ، ان الحوكمة هي الاسلوب الأمثل في مكافحة ظاهرة الفساد بصفة عامة ، خاصة الفساد المالي والاداري، حيث تعد ترسيخا لتطبيق القوانين واللوائح الموضوعة ، وضمان عدم تجاوزها من خلال آليات المحاسبة والمسألة ، وتحديد المسؤوليات والاختصاصات ، والإفصاح والشفافية والوضوح ، وتحقيق العدالة، وتغليب المصلحة العامة ، وضمان حقوق الجميع ، وبالتالي جذب الاستثمارات وتحقيق الانتعاش الاقتصادي ، والقضاء على الفقر والجهل المسبب الرئيس للفساد ، وانتشار الوعي الثقافي وتزايد الوازع الديني ، و الاخلاقي ، وكبح مظاهر الفساد المالي والإداري بكل صوره كالرشوة والتلاعب والاختلاس والغش، والتهرب الضريبي، ومنع التسيب الوظيفي والتربح من أعمال الوظيفة، الوساطة والابتزاز، واستغلال المناصب والسلطات، والتعدي على المال العام وغياب النزاهة والشفافية في اجهزة الدولة ....الخ .

3.المبحث الثالث: الدراسة العملية

1.3. منهج الدراسة : وكما أسلفنا تم أعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة وتشخيصها وإلقاء الضوء على جميع جوانبها بغرض فهمها و تحديد أسبابها .

2.3.الأسلوب التحليلي :حيث تم تحليل البيانات المتحصل عليها من صحيفة الاستبيان باستخدام برنامج الحقيبة الإحصائية للدراسات الاجتماعيةStatistical Package For Social Sciences(SPSS) بما يخدم الدراسة وفقاً لما يلي :

- ثبات مقياس الدراسة Reliability .
- صدق مقياس الدراسة Statistical Validity .
- مقاييس النزعة المركزية Measurees of Central Tendency المتمثلة في المتوسطات الحسابية The Arihmetic Mean . كذلك تم استخدام مقاييس التشتت Measures Dispersion مثل الانحراف المعياري Standard Deviation والمدى Range.

3.3.ثبات مقياس الدراسة :للتأكد من ثبات أسئلة صحيفة الاستبانة ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة على تساؤلها، تم تطبيق معادلة ألفا كرونباخAlpha Chronpach. وقد بلغ معامل الثبات (88.7)، أما معامل الصدق فقد بلغ (99.8)، بالتالي فإن الاستبانة المستخدمة تتحلى بالثبات والتماسك والوضوح لدى قارئها، والصدق أي الثقة في الاستبانة وتأديتها للغرض الذي صممت له.

جدول (1) معامل الصدق والثبات لكل متغيرات الدراسة الفرعية

الألية	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item–Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
صلاحيات ومسؤليات مجلس الإدارة	18.4080	8.557	.769	.913
الرقابة لداخلية	18.3142	8.151	.732	.919
الرقابة الخارجية	18.3887	9.390	.695	.924

الإفصاح والشفافية	18.4878	7.668	.854	.901
حماية أصحاب المصالح	18.8240	7.501	.763	.919
آليات حوكمة الشركات	18.4619	8.118	99.8	88.7

4.3. أداة الدراسة :تم استخدام أداة الدراسة (الاستبيان) كأداة وحيدة لجمع البيانات اللازمة للإجابة على تساؤلات الدراسة وأهدافها ، وتكونت الأداة من جزئيينالأول يختص بجمع البيانات الشخصية للمبحوثين ، والثاني يختص بجمع البيانات التي تعكس مدى توافر آليات الحوكمة الداخلية والخارجية وكان توزيع الأسئلة على المراحل كالأتي :

جدول (2) آليات حوكمة الشركات

الآلية	عدد الفقرات
صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة	1_ 7
الرقابة الداخلية	8_ 13
الرقابة الخارجية	14_ 18
الشفافية والإفصاح	19_25
حماية أصحاب المصالح	26_ 30

أما طريقة الإجابة على هذا المقياس ، فتمت عن طريق مقياس ليكرت (Likert) ، الذي اثبت فعاليته في أغلب الدراسات العلمية ، وهو الأكثر شيوعاً بينها وهو مقياس خماسي التدرج ، حيث أعطيت قيمة تمثل الوزن الذي يعطيه المبحوث للبديل الذي يختاره من البدائل الخمسة المتاحة . كما هو موضح في جدول(3) .

جدول (3) البدائل الخمس المتاحة للإجابة على أداة الدراسة

البدائل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجات الايجابية	5	4	3	2	1

وتم استخدام برنامج الحقيبة الإحصائية SPSS لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحقيق أهداف الدراسة ، حيث تم توزيع 63 استمارة استبيان كعدد للعينة المحددة من. تم استرجاع 42 استمارة ، واستبعدت 8 استمارات لعدم صلاحيتها للتفريغ وتم تحليل 34 استمارة أي بنسبة 67% من مجموع الاستمارات الموزعة .

5.3. تحليل بيانات الدراسة:

1.5.3. عرض خصائص عينة الدراسة :من حيث العمر والنوع والمستوى التعليمي و الوظيفة وسنوات الخدمة و كانت كمايلي :

جداول (4) الخصائص الديموغرافية حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
اصغر من 25	2	5.88
من 25 إلى 35 سنة	1	2.9
36 الى اقل من 45	7	20.6
46 الى اقل من 55	10	29.4
45 فأكثر	14	41.17
المجموع	34	%100

بالنظر إلى متغير العمر فقد تبين ، أن الفئة الرابعة وهي (من 45 فأكثر)شكلت العدد الاكبر ، وبنسبة مئوية بلغت (47%)، وتليها الفئة العمرية الثالثة من (36 الى اقل من 45) وبسبة اقتربت من(21%)، مما يعني أن أغلب إفراد العينة هم من لفئات العمرية الأكثر رشدا وخبرة في مجال عملهم ، مما سيعطي إجابات أكثر دقة بناء على خبرتهم العملية والعمرية.

جدول (6) الخصائص الديموغرافية حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
دكتوراه	2	2.9
ماجستير	4	11.8
بكالوريوس	25	73.58
ثانوية أو مايعادلها	3	8 .8
المجموع	34	%100

يتبين من جدول متغير المستوى التعليمي أن الفئة التي شكلت اكبر نسبة هي حملة مؤهل البكالوريوس فما فوق بنسبة إجمالية شكلت ما يفوت 80 % ، ولا شك أن هذا يزيد من الثقة في إجابات المبحوثين .

جدول رقم (7) الخصائص الديموغرافية حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة
عضو مجلس إدارة	1	2.9
مدير إدارة	5	14.5
مالي	20	58.8
مراجع	3	8.8
مدير فرع	5	14.7
المجموع	34	%100

من الجدول (6) يلاحظ إن نسبة (58.8%) هي من الماليين وهي النسبة الأكبر لأفراد العينة ، ثم تليها ما نسبته مجتمعة (29.4%) من مدراء إدارات ومدراء فروع، هذا ما يعكس أن آراء أفراد العينة هي من الفئة الأكثر دراية بموضوع الدراسة تخصصا وخبرة.

جدول (8) الخصائص الديموغرافية حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
اقل من خمس سنوات	4	11.8
من 5 الى اقل من 10 سنوات	3	8.8
من 10 الى اقل من 15 سنة	5	14.5
اكثر من 15 سنة	22	64.7
المجموع	34	%100

من جدول يلاحظ أن اكبر نسبة في عينة الدراسة هي الفئة الرابعة (الأكثر من 15 سنة) ، حيث بلغت نسبتها (64.7%)، وتليها الفئة العمرية الثالثة (من 10 الى أقل من 15 سنة) بنسبة قاربت (15%) ، مما يدل على أن

الفئة الأكثر مشاركة في لعينة هي من الفئة الأكثر خبرة في العمل وتجاوزت سنوات الخبرة لديهم في مجال عملهم 10 سنوات .

2.5.3. تحليل بيانات الدراسة : من حيث متغيرات الدراسة ، والتعرف على مدى توافر آليات الحوكمة الخمسة من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لها . ونتائج التحليل كانت كما يلي :

1. اختبارالفرضية الفرعية الأولى : لا تتوافر بوضوح صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

جدول (9) المتوسط العام والانحراف المعياري لبيانات مجلس الإدارة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين .	3.50	1.108
2. يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة في الشركة والإدارة التنفيذية وفقا لمعايير الكفاءة والنزاهة .	4.03	1.029
3. يقوم مجلس الإدارة بتنظيم أعماله وتخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بالمهام والمسئوليات المنوط به .	3.76	1.017
4.يتم تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة وجدول أعماله وفقا لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة	3.91	.866
5. يتم تحديد مهام ومسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل تفصيلي وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية .	3.97	.969
6. لا يجوز تقديم قروض نقدية لرئيس مجلس الإدارة أو أي من أعضائه وقرابته من الدرجة الأولى	3.41	1.209
7. يتم تشكيل مجموعة من اللجان منبثقة من مجلس الإدارة لمساعدته في أداء مهامه	3.79	.845
بيانات مجلس الإدارة	3.7689	.61017

يلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال المتوسطات الحسابية التي جاءت جميعها أكبر من المتوسط العام وهو(3)، ما يعني أن هناك توافر جيد لآليات الحوكمة المتعلقة بحماية أصحاب المصالحبشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

.

وعند إجراء اختبار (One-Sample Test) لإخبار الفرضية ظهرت النتائج كالتالي :

جدول (10) اختبار(One-Sample Test)

الآلية	Sig. (2 tailed)-	t المحسوبة	t الجدولية
مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة	0.000	7.348	1.692

من الجدول أعلاه يتضح أن-(Sig) كانت (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (.05) ، كما يتضح أيضا أن (T)) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية ، مما يعني رفض **الفرضية الصفرية القائلة** :لا تتوافر بوضوح صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري، وقبول **الفرضية البديلة** : تتوافر بوضوح صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

2. **اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا تتوافر آليات الرقابة الداخلية لحوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري .**

جدول (11) المتوسط العام والانحراف المعياري للرقابة الداخلية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8. توافر وحدة للمراجعة الداخلية تتمتع بالاستقلالية الفنية التامة .	4.18	**1.141**
9. التأكد من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية .	4.24	**.781**
10. توافر إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تقوم بالعمل على تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وتتمتع بالاستقلالية .	3.62	**1.181**

11.تشكيل لجنة مخاطر تختص بإدارة المخاطر منبثقة من مجلس الإدارة يكون دورها الأساسي وضع السياسات واللوائح لإدارة المخاطر .	3.35	1.152
12. لدى الشركة أهداف وخطة مستقبلية واضحة.	4.09	.996
13. وجود آلية واضحة لتعيين الموظفين والعاملين.	3.71	1.031
الرقابة الداخلية	3.8627	.71946

يلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال المتوسطات الحسابية التي جاءت جميعها أكبر من المتوسط العام وهو(3)، ما يعني أن هناك توافر جيد لآليات الحوكمة المتعلقة بالرقابة الداخليةبشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

وعند إجراء اختبار (One-Sample Test) لاختبار الفرضية ظهرت النتائج كالتالي :

جدول (12) اختبار(One-Sample Test)

الآلية	Sig. (2 tailed)-	t المحسوبة	t الجدولية
الرقابة الداخلية	0.000	6.992	1.692

من الجدول أعلاه يتضح أن-(Sig) كانت (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (.05) ، كمايتضحأيضاأن (T)) المحسوبةأكبرمن (T) الجدولية ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة :لا تتوافر آليات الرقابة الداخلية لحوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.، **وقبول الفرضية البديلة** :تتوافر آليات الرقابة الداخلية لحوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

3. اختبارالفرضية الفرعية الثالثة : لا تتوافر آليات الرقابة الخارجية (الرقابة الخارجية) لحوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

جدول (13) المتوسط العام والانحراف المعياري للرقابة الخارجية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
14.يتم تعيين مراجع خارجي يتمتع بالكفاءة والخبرة والمهني والسمعة الحسن	4.29	.629
15.يقوم المراجع الخارجي بإبداء رأي فني حول إعداد البيانات المتعلقة بالوضع المالي للشركة ووفقا للمعايير السليمة والمتعارف عليها.	3.74	1.024
16.وجود خبير اكتوارزي لتسعير المخاطر التأمينية وتكوين الاحتياطيات الفنية المناسبة.	3.29	1.001
17.تقوم الجهات الرقابية بالأشراف والمتابعة بشكل دوري على سير العمل وتقييم الأداء في الشركة.	3.62	.739
18.الالتزام بالأطر التشريعي والقانوني واللوائح الخاصة والمنظمة لشركات التأمين .	4.00	.696
الرقابة الخارجية.	3.7882	.48227

يلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال المتوسطات الحسابية التي جاءت جميعها أكبر من المتوسط العام وهو(3)، ما يعني أن هناك توافر جيد لآليات الحوكمة المتعلقة بالرقابة الخارجية بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

وعند إجراء اختبار (One-Sample Test) لاختبار الفرضية ظهرت النتائج كالتالي :

جدول (14) اختبار(One-Sample Test)

الآلية	Sig. (2 tailed)	t المحسوبة	t الجدولية
الرقابة الخارجية	0.000	9.530	1.692

من الجدول أعلاه يتضح أن-(Sig) كانت (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (.05) ، كما يتضح أيضا أن (T)) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية ، مما يعني رفض **الفرضية الصفرية القائلة** :لا تتوافر آليات الرقابة الخارجية (الرقابة الخارجية) لحوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

، **وقبول الفرضية البديلة**: تتوافر آليات الرقابة الخارجية (الرقابة الخارجية) لحوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

4.اختبارالفرضية الفرعية الرابعة : لاتتوافر آليات الإفصاح والشفافية بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

4. جدول (15) المتوسط العام والانحراف المعياري بالإفصاح والشفافية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
19.يتم الإفصاح عن الأداء المالي والتشغيلي للشركة .	3.74	1.024
20.يتم الإفصاح والإعلان عن مواعيد والبنود الرئيسية لمحضر الجمعية العمومية	3.74	.864
21.الإفصاح عن هيكل المساهمات الرئيسية	3.56	.860
22.الإفصاح عن توزيعات الأرباح ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة	3.85	.821
23.الإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	3.56	.960
24.الإفصاح عن المخاطر والمخاطر المتوقعة التي قد تتعرض لها الشركة وأسلوب مجابهة هذه المخاطر	3.50	1.161
25.يتم إعداد البيانات والمعلومات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية .	3.88	1.122
الإفصاح والشفافية	3.6891	.73390

يلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال المتوسطات الحسابية التي جاءت جميعها أكبر من المتوسط العام وهو(3)، ما يعني أن هناك توافر جيد لآليات الحوكمة المتعلقة بحماية أصحاب المصالح بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

وعند إجراء اختبار (One-Sample Test) لاختبار الفرضية ظهرت النتائج كالتالي :

جدول (16) اختبار(One-Sample Test)

الآلية	Sig. (2 tailed)-	t المحسوبة	t الجدولية
الإفصاح والشفافية	0.000	5.475	1.692

من الجدول أعلاه يتضح أن-(Sig) كانت (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (.05) ،كما يتضح أيضا أن (T)) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية مما يعني رفض الفرضية **الصفرية القائلة**:لا تتوافر آليات الإفصاح والشفافية في شركات للحد من الفساد المالي والإداري بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.، **وقبول الفرضية البديلة** :تتوافر بوضوح صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

5. اختبار الفرضية الخامسة : لا تتوافر آليات حماية أصحاب المصالح بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

جدول (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حماية أصحاب المصالح

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
26.وضع النظم والسياسات التي تكفل حماية أصحاب المصالح.	3.59	1.019
27.وضع سياسات وآليات بشأن الحد من حالات تضارب المصالح .	3.41	1.131
28.العمل على تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة .	3.24	.987
29.يسمح لأصحاب المصلحة الاتصال بحرية مع المساهمين ورئيس مجلس الإدارة وأعضائه.	3.18	1.029
حماية أصحاب المصالح.	3.3529	.83284

يلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال المتوسطات الحسابية التي جاءت جميعها أكبر من المتوسط العام وهو(3)، ما يعني أن هناك توافر جيد لآليات الحوكمة المتعلقة بحماية أصحاب المصالح بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري.

وعند إجراء اختبار (One-Sample Test) لاختبار الفرضية ظهرت النتائج كالتالي :

جدول (18) اختبار(One-Sample Test)

الآلية	Sig. (2-tailed)	t المحسوبة	t الجدولية
حماية أصحاب المصالح	0.19	2.471	1.692

من الجدول أعلاه يتضح أن-(Sig) كانت (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (.05) ، مما يعني رفض الفرضية **الصفرية القائلة** :لاتتوافرآلياتحمايةأصحابالمصالحبشركاتالتأمينالواقعةفينطاقمدينةبنغازيللحدمنالفسادالماليوالإداري ، **وقبول الفرضية البديلة** :تتوافرآلياتحمايةأصحابالمصالحبشركاتالتأمينالواقعةفينطاقمدينةبنغازيللحدمنالفسادالماليوالإداري.

ويبن الجدول رقم (19) نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآليات الحوكمة .

الآلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بيانات مجلس الإدارة	3.7689	.61017
الرقابة الخارجية.	3.7882	.48227
الرقابة الداخلية	3.8627	.71946

الإفصاح والشفافية	3.6891	.73390
حماية أصحاب المصالح.	3.3529	.83284
المعدل العام	3.69236	. 67528

وبالنظر إلى الجدول رقم (19) يتبين أن المتوسط الحسابي العام لكافة المحاور(آليات الحوكمة) كان أكبر من المتوسط العام (3)، حيث بلغ (3.69236) و بلغ وانحرافه معياري (0.67528) ، فقد ظهرت اغلب متوسطات ضمن مستوي المؤشر المتوسط (3) أو أعلى بقليل ، وهو ما يدل على توافر آليات الحوكمة بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري لكن ليس بمستو عالي .

أما عند إجراء اختبار (One-Sample Test) لاختبار الفرضية الرئيسية ظهرت النتائج كالتالي :

جدول (20) اختبار(One-Sample Test)

المتغير	Sig. (2 tailed)-	t المحسوبة	t الجدولية
آليات حوكمة الشركات	0.000	7.326	1.692

من الجدول أعلاه يتضح أن-(Sig) كانت (0.00) لجميع آليات حوكمة الشركات وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (05.) كما يتضح أيضا أن (T)) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية، مما يعني رفض الفرضية **الصفرية القائلة** :لا تتوافر آليات حوكمة الشركاتفي شركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري ، و**قبول الفرضية البديلة**: تتوافر آليات حوكمة الشركاتفي شركات التأمين الواقعة في نطاق مدينة بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري .

4.المبحث الرابع : النتائج والتوصيات :

1.4. نتائج الدراسة :من خلال جانبي الدراسة النظري والميداني نستنتج مايلي:_

1. حوكمة الشركات هي أداة سيطرة وضبط للممارسات والأعمال والأفعال داخل المؤسسة لضمان الوصول إلى الأهداف المنشودة.
2. تلعب آليات الحوكمة الداخلية والخارجية دورا مهما في القضاء على الفساد المالي والإداري، والحد منه ومكافحته حسب نتائج العديد من الدراسات، والتي تتفق معها الدراسة الحالية في هذه النتيجة.

3. تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة ولدت مع التجمعات البشرية، وهي اخطر الظواهر فتكا بالاستقرار السياسي والاقتصادي وبالتالي الوطني.
4. تتوافر آليات (داخلية وخارجية) حوكمة الشركات بشركات التأمين الواقعة في نطاق مدين بنغازي للحد من الفساد المالي والإداري، ولكن ليس بشكل كافي حيث أن جميع المتوسطات الحسابية عند اختبار فرضيات الدراسة كانت تتراوح بين المتوسط 3، و 3.7.
5. تبين من نتائج الاختبار أن أكثر آليات الحوكمة توفرا كان أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية على التوالي ، واقلها حماية أصحاب المصالح ، وربما يعود ذلك الثقافة التي تعيش عليها أغلب المؤسسات الاقتصادية في ليبيا ، في ضرورة توفير مكتب للمراجعة الداخلية بالمؤسسة ، والتعاقد مع مكتب للمراجعة الخارجية ، ولكن أغلبها تتغافل حقوق أصحاب المصالح وحمايتها ، وتتجاهل الشفافية والإفصاح ربما بسبب غياب جهات مساءلة قانونية .

2.4. التوصيات : من خلال ما تم الوصول إلية من النتائج توصي الدراسة بما يلي :

1. ضرورة تدعيم تطبيق آليات حوكمة الشركات بكافة القطاعات، بما فيها قطاع التأمين، بالاتساق مع المعايير والقواعد العالمية، مع الاستفادة من تجارب الدول السباقة في هذا المجال ، مع ضرورة إلزام الشركات بتقديم تقارير مالية ربع سنوية ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبة ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها.
2. تشكيل لجان مشتركة من قانونيين ومراجعين وماليين وخبراء وغيرهم ، ومن كافة القطاعات الوضع لوائح وقوانين وتشريعات واضحة للحوكمة وآلياتها ، بالتنسيق مع القوانين واللوائح والتشريعات السابقة الخاصة بالتنظيم المهني للمراجعة والمحاسبة والعمال لتجارية بصفة عامة .
3. إنشاء منظمات وهيئات مهنية مستقلة تهدف إلى تطوير المعايير الدولية والمهنية وتهتم بكل ما هو جديد في مجال الحوكمة وغيرها مما يستجد في الساحة الاقتصادية، وتتبع الأعمال وتقدم النصح والاستشارات .
4. الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية والعمل على تدعيم استقلال مراقبي الحسابات عن طريق التحديد الواضح لمهام مراقبي الحسابات ومدى مسئوليتهم عن فحص نظم الرقابة الداخلية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادي تأثير الخدمات التي يقدمها مراقبي الحسابات على استقلالهم.
5. العمل على محاربة الفساد بكافة الطرق ، وبمختلف الوسائل خاصة القانونية والمهنية والتشريعية التي تبدأ من داخل الشركة من تشريعات ولوائح كحوكمة الشركات ونظم الرقابة وغيرها ، وتنتهي بالهيئات القانونية للدولة ومنظمات المجتمع المدني من أعلام وغيره للحد من هذه الظاهرة ومحاسبة كل من تسول له نفسه إهدار المال وإلحاق الضرر بالآخر .
6. العمل على عقد الندوات والمؤتمرات ونشر الوعي حول موضوع حوكمة الشركات، ودراسة هذا المفهوم الجديد وآليات تطبيقه بكافة القطاعات والشركات ، وبيان مدى أهميتها في تعظيم قيمة الشركة وتحسين أدائها .

7. تقترح الباحثة إجراء عدد من الدراسات المستقبلية التي قد تسهم في إلقاء الضوء على جوانب قصور أخرى بموضوع الدراسة :

1. دراسة علاقة السياسات الإدارية والمالية المتبعة في شركات التأمين على التسيب الإداري والمالي وبالتالي على تفشي ظاهرة الفساد.
2. دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على خطط التنمية المستدامة ، وذلك لقدرتها على القضاء على الفساد العائق الأول للتنمية .
3. دراسة تأثير منظمات المجتمع المدني على الحد من ظاهرة الفساد.
4. مؤشرات ظاهرة الفساد في الشركات الليبية ، وطرق علاجها .

3.4.المراجع:

1. أبوبكر ، عبد أحمد (بدون سنة نشر) ، **اثر الألتزام بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي في شركات التأمين بالتطبيق على سوق التأمين الأردنية**، قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزيتونة الاردنية .
2. البكوع، فيحياء أحمد و، منهل، مجيد (2012) ، **تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الحكومية**، مجلة الإدارة والاقتصاد السنة (35)، العدد (92)، العراق، جامعة الموصل.
3. التميمي،عباس حميد(2008) ،" اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية " أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، غير منشورة ، جامعة بغداد.
4. الجهاني ،افطيطيم سالم ،(2012) ،**" مدى توافر مبدأ الإفصاح والشفافية وفقا لحوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية "** ،*رسالة ماجستير غير منشورة* ،جامعة قاريونس ،كلية الاقتصاد –قسم المحاسبة ،بنغازي
5. السوداني، عبد الستار ناصر،(2008) ، **مفهوم الفساد الإداري ومظاهره، جريد الصباح ص 1–10، متوفر على** : **http://www.alsabaah.com** .
6. الشهيبي، عزيزة عوض (2017)، **دور الحوكمة المؤسسية في إدارة الأزمات المالية** ، دور مستفادة ، المؤتمر العلمي الأول : إدارة الأزمات الواقع _المأمول، جامعة عمر المختار ، مدينة البيضاء ، 13_ 14 مايو .
7. الشووارة ، فيصل محمود (2009) ، **واعدالحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 25 –العدد الثاني– ، ص 119_ 155.

8. الطيب، مبرك وتوفيق، عتيق (2016) ،**أثر حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة الاقتصادية**– " دراسة ميدانية حول المؤسسة الاقتصادية العمومية بولاية سعيدة، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجمهورية الجزائرية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الدكتور مولاي الطاهر.

9. العيش ،الصالحين محمد ،(2016) ،"**حوكمة الشركات بين القانون واللائحة**" ،*المجلة الدولية للقانون* ،كلية القانون ،جامعة بنغازي ،العدد الرابع.

10. الفطيسي، عبد الغني أحمد ، (2014)، **الفساد المالي وأوجة القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا دراسة تحليلية** ، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فبراير.

11. الفلاح ، فاطمة محمد والجهاني، افطيطيم سالم (2017) ، **دور حوكمة الشركات في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية**، دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول : إدارة الأزمات الواقع –المأمول، 13-14 مايو، جامعة عمر المختار –مدينة البيضاء.

12. حسن ، بشرى عبد الوهاب محمد ()، **دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها**، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد

13. حكيمة، حلمي و خميسي، بن رجم محمد (2012) ، **الفساد المالي و الإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال و إنتشارها**، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة اشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداي، الجزائر ، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

14. جابر، دهيمي وزين الدين ، بريوش، (2012) ، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة اشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداي، الجزائر ، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

15. عمر، قمان ومحمد، براق(2012) ، دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد الماليالملتقى الوطني الأول حول: حوكمة اشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداي، الجزائر ، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

16. فريد، أمينة فداوي ، (2014)، "دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية"،المجلة الجامعية، المجلد الأول، العدد السادس عشر، 2014، ص ص243-276 .

17. وهيبة مقدم(بون سنة نشر) ،احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات المالية ورقة بحثية متوفره على : بحث علمي متاح على الموقع . .www.iefpedia.com

17.Wikipedia, the free encyclopedia, "Principal-agent problem",**http://en.wikipedia.org/wiki/Principal-agent_Problem**

18. Maureen N**., "Corporate Governance and Client investing"**, Journal of Accountancy, January, 2004.

19.Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) ,(2004**) '' Principles and Annotations on Corporate.**

20.Governance" , Arabic translation, [Online], OECD,Available from: **http://www.oecd.org/dataoecd/32/18/31557724.pdf.**